العرب
الجمعة 2020/08/28
السنة 43 العدد 11803



# صراع نفوذ بين روما وباريس ينتهي بتقارب في ليبيا

طرابلس – تحاول دول الاتحاد الأوروبي تجاوز خلافاتها بشأن ليبيا لمواجهة الأطماع التركية في البلد، في ظل إصرار أنقرة على نسف الحلول السياسية بانتهاكها المتواصل قرار حظر السلاح إلى ليبيا، في خطوة تأمل من ورائها إغراق حكومة الوفاق الإسلامية التي تدعمها بالذخيرة والسلاح والمرتزقة، سعيا لإرباك جهود الجيش الليبي.

ويتوقع متابعون ومحللون أن يدفع اقتحام أنقرة للملف الليبي من البوابة العسكرية الدول الأوروبية، وخاصة فرنسا وإيطاليا وألمانيا، إلى تبني مواقف أكثر تقاربا وأكثر وضوحا في ما يتعلق بالموضوع الليبي. وعلى الرغم مما كشفه الصراع الليبي من تباين المواقف الأوروبية حيال النزاع، إلا أن استمرار الاستفزازات التركية في ليبيا وفي شرق المتوسط يحرض الدول الأوروبية على تقديم تنازلات والتوصل إلى موقف أوروبي موحد فاعل وتبني سياسة خارجية صارمة في مواجهة التحركات التركية.

> السياسة الجديدة التي تنتهجها إيطاليا ما هي إلا رد فعل تجاه تأثير تركيا المتزايد في النزاع الليبي

ومنذ اندلاع الصراع الليبي، طفت على السطح انقسامات أوروبية حيال الطرف الذي ستدعمه في النزاع والذي سيمنحها نفوذا أوسع، وتحولت لبيبا إلى ساحة للتنافس المحموم بين باريس وروما بشكل خاص، في المقابل استثمرت تركيا الانشغال الفرنسي الإيطالي بالصراع على الثروات في ليبيا لتتسلل وتدعم حكومة الوفاق بالسلاح والمرتزقة، وهو ما مكنها من التمدد عسكريا واقتصاديا غربي البلاد.

وتصارعت فرنسا وإيطاليا على مراكز النفوذ في ليبيا وخاصة في المنطقة الغربية حيث تسيطر حكومة الوفاق برئاسة فايز السراج المدعوم بقوة من قبل إيطاليا في بداية النزاع. في المقابل دعمت فرنسا الجيش بقيادة المشير خليفة حفتر الذي سيطر على المنطقة الشرقية وجزء من الجنوب.

وبقي الصراع بين الدولتين خفيا لسنوات قبل وبعد الإطاحة بنظام العقيد معمر القذافي ولم يخرج إلى العلن إلا بعد لقاء باريس الذي جمع خليفة حفتر وفايز السراج في يوليو عام 2017.

وفي ظل تزايد الدور التركي، غير الآبه للتحذيرات الدولية، باتت الدول الأوروبية على يقين بأن الخلافات ستفتح الطريق لأنقرة لتسجيل مكاسب سياسية جديدة على حساب مصالحها.

ويلاحظ الكاتب داريو رومانو فينيلي في تقرير نشره المعهد الملكي للخدمات المتحدة للدراسات الدفاعية والأمنية في بريطانيا تقاربا بين مصالح إيطاليا وفرنسا وألمانيا في البلاد في الآونة الأخيرة. حيث تريد روما وباريس وبرلين الحد من النفوذ التركي، واحتواء تدفقات المهاجرين وإعادة فتح حقول النفط. وحسب فينيلي فإن التحالف الأوروبي الموحد سيكون أفضل تجهيزا لهذه المهمة، وبوسعه تحقيق النتائج المرجوة، مشيرا إلى ضرورة تسريع الأوروبيين في هذه الخطوة.

ويعتقد فينيلي "أن إيطاليا يجب أن تساعد في إيجاد حل يغطي جميع القضايا المتشابكة في المنطقة. وعند استطاعتها القيام بذلك، يجب أن تعمل روما مع الاتحاد الأوروبي، حيث أظهرت التجربة السابقة فشل المبادرات الثنائية".

وقد صرح الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل في عدة مناسبات بأنه يريد اتباع سياسة خارجية أكثر حزما للاتحاد الأوروبي، وقد تكون الأزمة الليبية مناسبة مثالية لذلك.

وما يشرّع لمراجعة روما لسياستها في ليبيا، الضغوط الداخلية التي تتعرض لها، وسبق أن اتهمت أحزاب معارضة في إيطاليا وزير الخارجية لويجي دي مايو بالتقصير حيال السياسة الخارجية، لاسيما المتعلقة بليبيا والتي تمسّ روما في العديد من القضايا ومنها الهجرة إضافة إلى صمتها حيال التطورات المتسارعة في شرق المتوسط.

ويعد الرد على استمرار أعمال التنقيب التركية في شرق المتوسط فرصة لبلورة صف أوروبي موحد تجاه التحركات التركية، حيث يثير السلوك التركي قلقا أوروبيا عميقا. وتجلى التقارب الأوروبي مؤخرا عبر مشاركة سفن حربية فرنسية وطائرات مقاتلة في التدريبات العسكرية اليونانية التي انضمت إليها إيطاليا وقبرص قبالة كريت.

وحسب فينيلي قد تمنح المستجدات الأخيرة في الملف الليبي إيطاليا الفرصة لاستعادة نفوذها في البحر المتوسط، وقد يوفر وقف إطلاق النار المعلن الأسبوع الماضي بين رئيس حكومة السراج وعقيلة صالح رئيس البرلمان الليبي أسبابا لتحرك إيطالي جديد. وقد تكون هذه فرصة مواتية لإيطاليا، وهي إحدى دول الاتحاد الأوروبي الأكثر تضررا من التطورات الليبية، لإعادة إطلاق سياستها تجاه الصراع واستعادة نفوذها في البلاد.

ولدى إيطاليا مصالح تاريخية واستراتيجية مهمة في ليبيا، وكان اتفاق الصخيرات نجاحا كبيرا للسياسة الخارجية الإيطالية في المنطقة. ومع ذلك، لم تنجح روما في الاستفادة من نفوذها في حكومة الوفاق، وخسرت اللعبة أمام لاعبين أكثر نشاطا وقوة وكانوا على استعداد أفضل للقيام بدور قيادي في الصراع. وخوفا من أن يُنظر إليها على أنها حليفة لحكومة طرابلس الإسلامية أو أنها تراهن على الحصان الخطأ، حاولت إيطاليا إقامة اتصالات مع المشير خليفة حفتر الذي يحظى بدعم محلي ودولي كبير، وهو ما أثار امتعاض الوفاق لاحقا.

وقادت سياسة روما المرتبكة إلى خسارة مكاسبها في ليبيا لصالح تركيا، الأمر الذي يحرضها على تدارك ما فقدته بتبني رؤية متقاربة مع أوروبا. ويستنتج فينيلي أن السياسة الجديدة التي تنتهجها إيطاليا ما هي إلا رد فعل تجاه تأثير تركيا المتزايد في النزاع الليبي، وتحديدا منذ إرسال تركيا قوات عسكرية إلى البلد بعد إبرامها مع حكومة الوفاق اتفاقية عسكرية تنتهك السيادة الليبية وتعرض أمن المتوسط إلى الخطر.

العبث التركي في ليبيا يثير قلق أوروبا

مالي في مواجهة تهديدات أمنية جديدة

# أي مكاسب وخسائر للمتطرفين بعد الانقلاب العسكري في مالي

## صراع بين داعش والقاعدة للتمدد في دول الساحل والصحراء

يفتح انقلاب مالي الأخير على السلطة الباب أمام عودة قوية للتنظيمات الإرهابية، حيث يسعى تنظيما داعش والقاعدة إلى استثمار الاضطرابات الأمنية لصالحهما. ويرجّح الخبراء عودة قوية لداعش، حيث تشكل التحولات الطارئة في مالي فرصة لاستعادة سيطرته على المناطق التي خسرها عندما اضطره مقاتلو القاعدة إلى التقهقر داخل بوركينا فاسو، مستندا إلى تراجع مكاسب القاعدة التي جناها في السابق جراء تقاربه مع السكان المحليين ومع البدو الرحل في المناطق الصحراوية.

هشام النجار
كاتب مصري

خلط الانقلاب العسكري الناعم الذي أطاح بالرئيس أبوبكر كيتا في 18 أغسطس الجاري أوراق التنظيمين الجهاديين الرئيسيين الناشطين بشمال مالي، داعش والقاعدة، مع تغير المعطيات التي رجحت حظوظ أحدهما على حساب الآخر بدول الساحل الأفريقي على مدار السنوات الماضية.

ومع إعلان الرئيس إبراهيم أبوبكر كيتا استقالته رسميا في أعقاب احتجازه على يد المجموعة التي قادت الانقلاب ضده، فقد تنظيم القاعدة المكون من عدة أجنحة متحالفة فرص استكمال خطط الهيمنة على المشهد الجهادي بالساحل الأفريقي من خلال الدخول في شراكة سياسية مع الحكومة المالية بعد إبداء الطرفين استعدادهما في وقت سابق للتفاوض. ويطمح داعش إلى قلب الطاولة واستثمار الاضطراب السياسي بعد الانقلاب بغرض إغراق المنطقة في فوضى أمنية تقلل من فرص احتواء القاعدة في المشهد السياسي المالي، ما يعزز نفوذه كفاعل سياسي بمنطقة الساحل، لاسيما داخل المثلث الحدودي بين مالي والنيجر وبوركينافاسو، لأن القاعدة بنى سيناريو التفاوض مع الحكومة المالية السابقة على أساس ضرورة التعاون مع الإسلاميين الماليين المحليين بغرض تقويض وإقصاء الجهاديين الأجانب والوافدين المنضوين في غالبيتهم تحت لواء داعش.

### توظيف سياسي للانقلاب

صعود نخبة حاكمة جديدة لا تتبنى نفس القناعات تجاه فرع القاعدة في مالي (جماعة نصرة الإسلام والمسلمين) بعد أحداث أغسطس، قطع الطريق أمام استثمار الإسلاميين لنشاطات راوحت بين العمل العسكري وتنفيذ عمليات إرهابية والعمل الجماهيري وقيادة مظاهرات رافضة للوضع السياسي القائم ولممارسات السلطة.

واستفاد تنظيم القاعدة من حراك الخامس من يونيو الماضي الجماهيري الذي ضمّ شخصيات دينية وسياسية ومؤسسات مجتمع مدني، وقاده القيادي الإسلامي المستقل محمود ديكو، الذي تربطه علاقات جيّدة بالإسلاميين الماليين، حيث عزز من قوتهم وأوجد لهم ظهيرا شعبيا ناقما على سياسات رئيس الجمهورية، الذي رضخ لمسار التفاوض مع قادة القاعدة قبلها بعدة أشهر معلنا في فبراير الماضي قبوله بالحوار معهم.

وأظهر تسلسل الأحداث منذ صعود قوة القاعدة بعد انقلاب 2012 مرورا بانفصال الإمام محمود ديكو عن الرئيس المعزول أبوبكر كيتا بعد أن كان أحد المقربين منه منتهجا خطا أقرب لتحريك الأحداث بواسطة الإسلاميين وعبر التحالف مع مؤسسات وأحزاب مدنية وبروز الإسلاميين كقوة قادرة على الحشد الجماهيري وليست فقط منفذة لعمليات مسلحة، ما يعني إمكانية وثوق المواطنين بهم، وانتهاء بالتمرد العسكري الأخير وما لفه من غموض، أن ملف السلام والتصالح مع الجماعات المسلحة في الشمال كان في صلب شواغل من قادوا الانقلاب العسكري ضد الرئيس كيتا.

وما عزز الربط بين احتجاجات يونيو، التي ضاعفت من نفوذ الإسلاميين الذين كانوا في قلب الحراك والانقلاب العسكري الأخير، هي المخاوف من سيطرة الإسلاميين على مقاليد السلطة في مالي، على خلفية تصدّر التحالف الإسلامي المدني للمشهد السياسي مسنودا بزخم جماهيري واسع.

واستبق الانقلاب العسكري الأحداث مُجبرا الرئيس على تقديم استقالته، ما يعني أنه قطع الطريق وحرم الإسلاميين من جني مكاسب سياسية معتبرة في حال نجاحهم في إسقاط السلطة القائمة، وفي حال نجحت حركة الشارع في إجبار الرئيس على الاستقالة والتنحي، لأن قيادات التحالف الإسلامي المدني طالبت بالعصيان المدني بهدف الضغط على الرئيس لتقديم استقالته، وهو ما كان سيفتح المجال واسعا أمام المعارضة الإسلامية المنحازة لجهادي القاعدة للصعود إلى سدة السلطة.

واكتشاف قنوات جديدة للتغيير من خلال خيارات التمرد العسكري دفع إليه ضمن اعتبارات أخرى تحقيق الإسلاميين مكاسب كبيرة خلال الأشهر الأخيرة، ليس فحسب على صعيد التأييد الشعبي لحركة الشارع ضد فساد النظام وسوء إدارته وتجاوزاته ضد المعارضة، وإنما إزاء ما حققه تنظيم القاعدة من رواج شعبي مبني على ما يحرزه من انتصارات ميدانية في مواجهة داعش الذي يمثل رعبا حقيقيا للسكان المحليين بالنظر إلى ممارساته الوحشية وتضييقه على الحريات والأرزاق، تحت عنوان فرض الزكاة، ما جعل حرب القاعدة ضد داعش في المثلث الحدودي الذي يربط بين النيجر ومالي وبوركينا فاسو عاملا إضافيا لتصاعد شعبيته وحضوره لدى غالبية السكان المحليين.

واستشعر قادة القاعدة القوة من جهة الإسناد والزخم الجماهيري والحضور القوي في قلب معارضة فاعلة تضم قوى وكيانات مدنية في مواجهة رئيس ضعيف يفتقد للكاريزما القيادية، ما دفعهم للانقلاب على توجّه سابق حرص على جعل منطقة الساحل استثناء وسط الصراعات المحتدمة بين القاعدة وداعش في كل مكان في العالم.

وبعد أن كانت هناك حملة هادفة لتوحيد التنظيمات الجهادية بمنطقة الساحل الأفريقي تحت لواء مشترك، خاض تنظيم القاعدة معارك لطرد داعش من مناطق مختلفة في مالي.

### تحولات طارئة

لم يستطع داعش حيال ترجيح كفة القاعدة العسكرية ونجاحه في السيطرة على مناطق كانت واقعة تحت سيطرة داعش في المثلث الحدودي بين مالي وبوركينا فاسو والنيجر مُوقعا عددا من القتلى والأسرى في صفوفه، سوى بث دعايات يائسة عبر منافذه الإعلامية وحسابات أعضائه على التيليغرام ضد التنظيم، باعتباره "شق صف الجهاديين وشغلهم عن هدفهم الرئيسي وهو قتال الحكومات والدول".

وسبق المواجهات بين التنظيمين تمدد ملحوظ لداعش منذ بداية العام الحالي داخل مناطق نفوذ القاعدة ما مكنه من ضم أراض بمنطقة غرب أفريقيا، قاصدا منافسة الأخير داخل أهم معاقله في أفريقيا حيث الموقع المثالي لنمو التنظيمات الإرهابية كبيئة جبلية صحراوية في شمال مالي، وما تمنحه هذه المنطقة لمن يسيطر عليها من ثراء واكتفاء مادي ومن لعب أدوار مؤثرة وتوجيه دفة الأحداث الأمنية والسياسية بشأن ثلاث دول مهمة وكبيرة بالساحل الأفريقي، هي مالي والنيجر وبوركينا فاسو. ويجد داعش في التحولات الطارئة في مالي فرصة لاستعادة سيطرته على المناطق التي خسرها عندما اضطره مقاتلو القاعدة إلى التقهقر داخل بوركينا فاسو، مستندا إلى تراجع مكاسب القاعدة التي جناها في السابق جراء تقاربه مع السكان المحليين ومع البدو الرحل في المناطق الصحراوية، مقدما نفسه كبديل عن السلطة الفاسدة ومنقذ للماليين من توحش وقسوة داعش الذي يعتبره غالبية سكان مالي كيانا أجنبيا دخيلا.

> داعش يريد استثمار الاضطراب السياسي بغرض إغراق المنطقة في فوضى أمنية تقلل من فرص احتواء القاعدة في المشهد المالي

وتوفر الاضطرابات السياسية بعد انقلاب أغسطس بيئة أمنية مواتية لداعش تمكنه على الأقل من استعادة ما خسره من نفوذ وأراض نجح في الهيمنة عليها منذ أن بدأ صراعه مع القاعدة مراوحا بين المهادنة والقتال، بداية من استيلائه على مناطق على الحدود بين مالي والنيجر في 2015، منطلقا منها إلى التمدد في عمق مالي وبوركينا فاسو، مهددا نفوذ القاعدة في ساحات نفوذه الرئيسية قبل أن يجبره الأخير على التراجع قبيل الانقلاب.

ويراهن داعش على عدم الاستقرار السياسي في مالي التي توالت عليها ثلاثة انقلابات عسكرية بواقع انقلاب في كل عقد منذ 1991 و2012 إلى 2020، بهدف تعزيز نشاطه وتقديم نفسه كبديل للمؤسسات الوطنية وللجهاديين المحليين الجانحين للتفاوض مع الحكومات وتحقيق مكاسب سياسية دون النظر لمصالح الشعب وثوابت العقيدة، وفق رؤية قادة وأعضاء داعش وتفسيراتهم الخاصة بهم.

وبعد أن صارت لجماعة نصرة الإسلام والمسلمين الموالية للقاعدة اليد الطولى في المنطقة، يأمل داعش في إعادة تموضعه من خلال تصعيد وتيرة الإرهاب وتعزيز صورته الجهادية عبر التمدّد الاستراتيجي والعملياتي في منطقة الساحل، مغتنما الارتباك السياسي والأمني المعتاد بعد كل انقلاب عسكري، بعد أن ثبت من خلال التجارب السابقة أن أكبر المستفيدين من الانقلابات هي التنظيمات الجهادية، حيث لم تظهر فصائل القاعدة القادمة من الدول المحيطة بجانب الإسلاميين المحليين ولم يتمكن القاعدة من توسيع رقعة نفوذه في شمال مالي إلا بعد انقلاب عام 2012.